معالم وآلية استثمار الموارد الإنتاجية الزراعية العربية وتفعيل دورها في التكامل الزراعي العربي

حميد رشيد الدليمي
كلية الزراعة / جامعة الأنبار

الخلاصة

تشمل هذه الدراسة توضيح دور العناصر الإنتاجية الزراعية في تحقيق الاستثمار وتفعيل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي . لذلك تناول البحث حاجة كل قطر من الأقطار العربية للعناصر الإنتاجية الزراعية المتاحة التي تندر فيه وتفيض عن حاجة القطر الآخر بسبب التوزيع غير المتكافئ لموارد التنمية الزراعية .

اعتمد الباحث على تقدير دوال الإنتاج الزراعي القطري لتسعة أقطار عربية للفترة من 1980 – 1996 معتبرا أن دالة الإنتاج هي أحد الأساليب العلمية المستخدمة في التعرف على الحدود القصوى للإنتاج الزراعي الذي بالإمكان تحقيقه من التنمية الزراعية .

حددت هذه الدراسة الصيغ والإستراتيجية المقترحة التي تتلاءم مع الظروف العربية الحالية بغية خدمة عناصر الإنتاج الزراعي وإبراز دورها في الاستثمار والتكامل الاقتصادي العربي .

Characteristics and Technique of Agricultural Production Resources and the Activation of their Roles in Arab Agricultural Integration

H. R. Al-Delaimi
College of Agriculture / University of Al-Anbar

Abstract

The study aims at exploring the role of agricultural production resources in achieving better investment and Arab agricultural economic integration. Therefore, it deals with the need of each Arab country for the resources rarely available here in, but are highly prevailing in another country as a result of the unequal distribution of agricultural development resources.

The researcher has depended on the estimation of the role of national agricultural production of nine (9) Arab countries for the period from 1980 to 1996. The production function is one of the scientific tools used to allocate the optimal limits of agricultural production which can be achieved via agricultural development.

The study has identified the strategic techniques that suite the conditions in the Arab countries nowadays to achieve the national objectives through development. This can be done via formulating a future perspective based on a theoretical framework much more reliable to develop production elements and foreground their role in investment and integration of the Arab economy.

المقدمة

بات الأمن الغذائي العربي يشكل هاجسا لا يستهان به كونه أحد أهم التحديات التي تواجه الإنسانية في عالم تسوده الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث أن القطاع الإنتاجي الزراعي العربي يتسم بسوء استثمار الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة وتخلف الأساليب المعتمدة في التنمية الزراعية وعدم استثمارها وفق الأسس العلمية والاقتصادية (1) . ذلك نتيجة لتخلف الأساليب والأدوات المستخدمة في الإنتاج الزراعي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية والثبات النسبي للإنتاج الزراعي للعاملين في هذا القطاع ولأغلب الأقطار العربية . وعليه فان الوطن العربي يواجه مناخا اقتصاديا معقدا يتميز ببروز عدة ملامح أهمها :

1- بروز كيانات اقتصادية كبيرة في صورة عالم ثلاثي الأقطاب ممثلا بأمريكا وأوربا الموحدة ودول جنوب شرقي آسيا حيث تمكنت هذه الأقطاب بناء قاعدة تكنولوجية متقدمة للإنتاج الزراعي حققت الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع بالإضافة إلى فائض لأغراض التصدير الأمر الذي زاد من اتساع الفجوة بين تلك الأقطاب والدول النامية التي أضحت تواجه مشاكل أساسية منها (تفاقم المديونية ، نقل التكنولوجيا ، وتفشي البطالة) .
2- أحدثت الثورة العلمية التكنولوجية تغيرات كبيرة في تكنولوجيا إنتاج وتوزيع المنتجات الزراعية التي ستصبح أحد أهم العناصر الأساسية في التنافس الدولي .
3- الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في تحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال سيطرتها على الإنتاج واحتكار التكنولوجيا وتحكمها في آليات الأسعار . وإذا ما أردنا رسم آلية للاستثمار الزراعي من خلال تنمية عناصر الإنتاج الزراعي فان ذلك يوجب علينا وضع إطار فكري أكثر مصداقية لتنميه عناصر الإنتاج الزراعي وإبراز دورها في الاستثمار والتكامل الاقتصادي العربي والسعي من اجل تنمية الإنتاج الزراعي ورفع كفاءته الاقتصادية لتحسين مستوى الدخل لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء والمواد الخام المصاحبة للمدنية والتطور (2) .

تعد تنمية القطاع الزراعي مجالا رحبا للتكامل الاقتصادي العربي لما يتسم به هذا القطاع من اختلال وتوزيع غير متكافئ لموارد التنمية الزراعية .

على صعيد الواقع الإنتاجي الزراعي يتضح إن الوطن العربي شهد تذبذبا في الإنتاج الزراعي فقد تحول من منطقة تتسم بالاكتفاء الذاتي إلى منطقة تتدرج تحت خط العوز الغذائي في مجال إنتاج الحبوب (3) . واخذ هيكل مستورداتها من هذه المادة يتسع لسد الفجوة الكبيرة في الإنتاج بسبب تزايد الطلب على هذه المادة الأساسية مقابل نقص العرض نتيجة تدني الإنتاج المحلي .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من السعي لوضع ستراتيجية فكرية لتنمية الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة و بمعدلات عالية وفي فترات زمنية مناسبة وبأقل كلفة ممكنة من اجل إشاعة صيغ مختلفة للتكامل الزراعي العربي . كقيام شركات زراعية تناسب الظروف المرحلية للعمل العربي المشترك .

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة ورسم وتحديد الإطار الفكري لإمكانات التنمية المستقبلية لتلك الموارد . وتحديد ستراتيجية وآلية استثمارها لتفعيل صيغ التكامل الملائمة للظروف العربية لتحقيق التنمية المتوازنة من خلال اعتماد السياسات الزراعية الفعالة لتحفيز المنتج الزراعي لزيادة الإنتاج كما ونوعا .

الجدول (1) الإنتاج والعجز لمحصول القمح و الحبوب في الدول العربية

		القمح	إجمالي الحبوب

1990	العجز	20,672	33,439
	قيمة العجز	3.499	6.328
1991	العجز	20.817	31.890
	قيمة العجز	2.816	5.098
1992	العجز	20.942	34.420
	قيمة العجز	3.048	6.058
1993	الإنتاج	16.385	34.860
	العجز	20.112	33.166
	قيمة العجز	2.895	5.911
1994	الإنتاج	16.149	32.235
	العجز	20.701	35.564
	قيمة العجز	3.072	6.015
1995	الإنتاج	16.276	36.600
	العجز	20.988	35.666
	قيمة العجز	3.976	7.319
1996	الإنتاج	24.219	52.322
	العجز	18.274	32.000
	قيمة العجز	4.219	8.240
1997	الإنتاج	16.696	38.838
	العجز	19.635	34.768
	قيمة العجز	3.910	7.608
معدل التغيير	الكميه	3.0	1.1
	القيمة	2.2	2.5
نسبة التغيير %	الكميه	4.7	8.7
	القيمة	7.3−	7.7−

احتسبت من قبل الباحث على ضوء البيانات التي اعتمدت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999

الكمية / ألف طن

القيمة / مليون $

يتبين من الجدول رقم (1) أعلاه تذبذب إنتاجية محصول القمح من 16.385 مليون طن عام 1993 إلى 16.149 مليون طن عام 1994 ومن 16.276 مليون طن عام 1995 إلى 24.219 مليون طن عام 1996 وتدني الإنتاج إلى 16.696 مليون طن عام 1997 ثم 21.859 مليون طن عام 1998 .

إن تدني إنتاجية القمح قد سجل عجزا كبيرا بلغ أكثر من 20.572 مليون طن تقدر قيمته عام 1990 بحدود 3.499 مليون دولار حتى بلغ عام 1997 بحدود 19.635 مليون طن تقدر قيمته بحدود 3.910 مليون دولار . هذا على مستوى إنتاج محصول القمح أما على مستوى إنتاج باقي الحبوب فقد بلغ هذا العجز 33.439 مليون طن تقدر قيمته 6.328 مليون دولار عام 1990 حتى وصل إلى 34.768 مليون طن عام 1997 تقدر قيمته بحدود 7.608 مليون دولار (4) . ومن خلال الجدول رقم (2) يتضح إن الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني قد حقق معدل تغير طفيف بلغ 5.4 % للسنوات 1990 – 1998 في حين أن معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بلغ – 2.5% وكانت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى شهدت تذبذبا للسنوات 1990 – 1998 .

جدول (2) الناتج الزراعي العربي (1990 – 1995 – 1998)

	مليار دولار				معدل النمو السنوي1990–1997		معدل التغير % 97–98	
	1990	1995	1996	1997	1998			
الناتج الزراعي	53.2	69.1	75.2	76.2	80.3	5.3	5.4	
الناتج المحلي الإجمالي	477.2	531.2	583.5	604.4	589.0	34	2.5–	
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	11.1	13.00	12.9	12.6	13.6			

المصدر / جامعة الدول العربية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التقرير الاقتصادي العربي الموحد– إعداد متفرقة

الموارد الزراعية العربية المتاحة و استخداماتها

تتمثل الموارد الزراعية بصفة عامة بالأرض و الموارد البشرية و الموارد الرأسمالية بأشكالها المختلفة (5) فالوطن العربي يحتوي مخزون وكم هائل من الموارد والإمكانات تتباين مقاديرها نتيجة التوزيع غير المتكافئ لموارد التنمية الزراعية . حيث توجد غالبية الإمكانات الزراعية في أقطار لا تتوفر لديها الموارد المالية التي تتطلبها التنمية المتسارعة في القطاع الزراعي وعلى ضوء الجدول رقم (3) . تقدر العمالة الكلية في الوطن العربي عام 1998 بحدود 97.165 مليون نسمة ويقدر سكان الريف بحدود 92.272 مليون نسمة . في حين بلغت القوى العاملة في الزراعة في نفس العام بحدود 32.176 مليون نسمة أي ما نسبته 33% من العمالة الكلية . وبلغ الناتج الزراعي بحدود 80.304 مليون دولار أمريكي . وبذلك فان إنتاجية العمالة الزراعية تقدر بحدود 2.496 دولار (6) .

جدول (3) العمالة في الوطن العربي والإنتاج الزراعي وإنتاجية العامل الزراعي

نسبة السكان الريفيون (بالألف نسمة)		العمالة الكلية بالألف نسمة		القوى العاملة بالزراعة (ألف نسمة)		الناتج الزراعي (مليون دولار)		إنتاجية العمالة الزراعية (بالدولار)		العمالة الزراعية إلى الكلية (%)		نسبة الكفاءة	
1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998
92.142	92.272	93.454	97.165	31.740	32.176	76.177	80.304	2.400	2.496	34	33	%30	%37

التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول 1999

من خلال ما تقدم يبدو إن القوى العاملة العربية منخفضة الكفاءة والتدريب وان إنتاجية العمل منخفضة عند مقارنتها بالدول المتقدمة اقتصاديا0 أما الموارد الأرضية فتقدر المساحة الجغرافية للدول العربية نحو 1402 مليون هكتار وتقدر مساحة الأرض القابلة للزراعة منها عام 1998 بنحو 197 مليون هكتار أي حوالي 14% من المساحة الجغرافية . وتقدر مساحة الأراضي المزروعة منها بحدود 71 مليون هكتار أي بنحو 36% من الأراضي القابلة للزراعة . في حين بلغت مساحة المراعي عام 1998 حوالي 368 مليون هكتار أي ما نسبته 26% من مساحة الدول العربية تحتل منها الصومال والسودان والسعودية 70% (4) .

أما بالنسبة إلى الغابات فتقدر مساحتها 95 مليون هكتار عام 1998 أي حوالي 6.8% من إجمالي مساحة الدول العربية يوجد منها 85% في ثلاث دول عربية هي المغرب والسودان والصومال . وبذلك فان إنتاجية المراعي العربية متدنية جدا إذا ما قورنت بالدول الأخرى حيث لا تزيد عن 10% من إجمالي المراعي العالمية وهذا ما يجعل حصة الأقطار العربية من الحيوانات الزراعية الرئيسية منخفضة قياسا بالدول المتقدمة .

عند مقارنة نصيب الفرد من القوى العاملة الزراعية من الأرض الزراعية يتضح إن نصيب الفرد المشتغل بالزراعة من الرقعة المزروعة والمراعي يتراوح بين 15 – 85 هكتار أي بمتوسط قدره (12) هكتار للمشتغل بالزراعة عام 1998 وعند مقارنة ذلك بالأقطار المتقدمة فان حصة المشتغل بالزراعة في هذه الأقطار لا تزيد كثيرا عنها في الأقطار العربية عدى الولايات المتحدة الأمريكية لا بل إنها في اليابان تقل كثيرا عن الدول العربية . وتقترب حصة المشتغلين بالزراعة في فرنسا مع حصة المشتغلين في الوطن العربي (7) . وإذا ما أخذنا بالحسبان زيادة استخدام العنصر البشري وقلة استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة في الإنتاج الزراعي العربي عنها في الدول المتقدمة التي يقل فيها استخدام العنصر البشري وتزداد كثافة استخدام رأس المال بصورة مختلفة على الأرض الزراعية التي تمكن المزارع من العمل على مساحة ارض أوسع بكفاءة اكبر .

من خلال ما تقدم يتضح إن المشتغلين بالزراعة في الوطن العربي يشتغلون برقعة ارض أوسع من طاقتهم مقارنة بالمشتغلين في الدول المتقدمة . وهذا ما ينعكس على الإنتاج الزراعي ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتبوير جزء من الأرض الزراعية .

وعليه فان القطاع الزراعي العربي يتسم بسوء استغلال موارده الأرضية المتاحة وتخلف الأساليب والأدوات المستخدمة في الإنتاج وقلة استخدام المخصبات والأسمدة الكيمياوية وعدم إتباع دورات زراعية ملائمة فضلا عن قلة خبرة ودراية الفلاح وقلة الأجهزة الإرشادية اللازمة لتوجيه الفلاحين الوجهة السليمة زد على ذلك افتقار البلدان العربية إلى النظم التمويلية والتعاونية والتسويقية بالدرجة الكافية التي يمكن من خلالها النهوض بواقع الإنتاج الزراعي ودفع عجلته إلى الأمام .

أما الموارد المائية الاروائية العربية فإنها تتمثل قي مياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ويعد المطر أهم المصادر الاروائية العربية ويستثنى من ذلك العراق لوجود نهري دجلة والفرات وارض الجزيرة بالسودان ودلتا النيل

بمصر . تقدر الموارد المائية المتجددة المتاحة في الوطن العربي بحوالي 265 مليار متر مكعب في السنة منها حوالي 39 مليار متر مكعب مياه جوفية (8) . ويقدر نصيب الفرد من هذه الموارد بنحو 977 متر مكعب في السنة وهي اقل المستويات في العالم إذ يبلغ نصيب الفرد على مستوى العالم سبعة آلاف متر مكعب ويرجع السبب في شحة الموارد المائية في الوطن العربي إلى طبيعته الجغرافية حيث تقع معظم أجزاءه في مناطق مناخية جافة وشبه جافة . ولا يقتصر نقص الرقعة المروية في الأقطار العربية إلى قلة الأنهار والموارد المائية إنما يرجع إلى سوء استغلال تلك الموارد .

أما بالنسبة إلى الموارد المالية العربية فقد تتوفر أرصدة مالية كبيرة تكفي لتطوير الهياكل الاقتصادية العربية وإقامة مشروعات عربية مشتركة لخدمة الاقتصاد العربي وتغطية الديون الخارجية المترتبة على الأقطار العربية لا بل يفيض منها عن ذلك .

على هذا الأساس فان تنمية واستثمار الموارد العربية الزراعية تقوم أساسا على تنمية الاقتصاد العربي لما لقطاع الزراعة من أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي العربي ولما لها من دور هام في عملية التنمية الزراعية وغير الزراعية سيما وان الإنتاج الزراعي العربي يتسم بالتخلف ويستلزم الأمر تجاوز ذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد العربية المتاحة على أسس علمية متكاملة .

عليه فان أي استثمار زراعي عربي يجب إن ينهض بتنمية زراعية عربية شاملة تهدف إلى تطوير المتاح من الموارد الإنتاجية الزراعية وتنمية الإنتاج الزراعي بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من هذا القطاع سواء كانت موارد طبيعية أو مالية أو بشرية بغية التغلب على مشاكل وقيود التنمية القطرية ضيقة الأفق .

ومن اجل تحديد معالم الاستثمار العربي فقد تناول الباحث حاجة الأقطار العربية للعناصر الإنتاجية الزراعية التي تتسم بالتوزيع غير المتكافئ بين هذه الأقطار0واعتمد الباحث على تقدير دوال الإنتاج الزراعي القطري لتسعة أقطار عربية للفترة من 1980 – 1996 منطلقا من كون دالة الإنتاج هي إحدى الأساليب العلمية المستخدمة في التعرف على الحدود القصوى للإنتاج الزراعي الذي يمكن تحقيقه من التنمية الزراعية إذا ما تم استثمار الموارد الإنتاجية المتاحة استثمارا امثل .

يتضح من الجدول رقم (4) أدناه تقديرات دوال مرونات الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج على حده والى أجمالي الموارد الأخرى عند مستوى المتوسط الهندسي لكل منها . إما أجمالي المرونات فانه يدل على النسبة التي يتغير فيها الإنتاج ا ذا ما زيدت كافة عناصر الإنتاج بنسبة 1% .

قام الباحث بأجراء اختبار اختلاف إجمالي المرونات عن الواحد الصحيح عند مستوى معنوية 5% لغرض التعرف على علاقة الإيراد بالسعة . وقد تبين عدم معنوية اختلاف إجمالي المرونات عن الواحد الصحيح في كافة الدوال المقدرة باستثناء تلك الخاصة بسوريا والتي أثبتت بالنسبة لها معنوية اختلاف إجمالي المرونات عن الواحد الصحيح عليه فقد أوضحت دراسة دوال الإنتاج للأقطار العربية موضوع الدراسة وهي : مصر – سوريا – ليبيا – السودان – العراق – الأردن – تونس – الجزائر – المغرب .

حيث يتضح من خلال تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث وعلى ضوء ما جاء في الجدول رقم (4) ما يلي :

1- اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج المتاحة في كل قطر من هذه الأقطار عن القطر الآخر .
2- تباين احتياجات الأقطار العربية من حيث النوع والكم لكل عنصر من العناصر الإنتاجية لغرض تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

3- حاجة الأقطار العربية إلى وضع ستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية تتناسب وحاجة الإنتاج الزراعي لكل قطر من هذه الأقطار .

جدول (4) تقديرات دوال مرونات عناصر الإنتاج للفترة من 1980- 1996

العنصر / القطر	الأرض	العمل	الحيوان	السماد	الجرارات	المهندسون	أجمالي المرونة
مصر	1.510	0.650-	0.245-	0.064-	0.660	0.181	1.043
سوريا	1.960	0.835-	0.450-	0.323	0.545	0.713	0.856
ليبيا	1.960	0.531-	0.658-	0.218	0.941	0.67	1.967
السودان	0.145	3.632	2.014-	0.241-	0.138	0.452	2.111
العراق	0.325	2.681	2.004-	0.031	0.083	0.017	1.133
الأردن	0.875	0.564-	0.060	0.384	0.510	0.283	1.548
تونس	0.091	2.752	0.620-	0.233	1.056-	0.230-	1.143
الجزائر	0.480	0.256-	0.827	0.940-	1.132	0.152-	1.091
المغرب	0.092	0.512	0.438	0.112	0.804	0.142-	1.816

احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات التي جمعت من أعداد متفرقة من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية

الكميه ألف طن

القيمة مليون دولار أمريكي

وعلى ضوء ذلك فان الأقطار العربية بحاجة ماسة إلى إتباع أساليب حديثة في الإنتاج الزراعي وتوجيه العديد من الاستثمارات في زيادة الرقعة الأرضية والتوسع في استخدام المكننة الزراعية والاستفادة من نتائج البحوث الزراعية بغية تجاوز المشكلات والمعوقات التي تجابه القطاع الزراعي وعلى ضوء الحلول التي يراها الباحث مناسبة لكل منها وهي :-

1- تعاني معظم المساحات في الأراضي الديمية من خطر التعرية وفقدان عناصر المعادن سيما وان اغلب الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي تعتمد على مياه الأمطار غير المضمونة الأمر الذي يحتم ضرورة التوسع في المساحات المروية .

2- ارتفاع نسبة الملوحة بدرجة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في بعض الدول العربية وعلى وجه التحديد سوريا والعراق الأمر الذي يستلزم الاعتناء بأساليب الري والصرف .

3- تدني الإنتاجية الزراعية بسبب ندرة استخدام الأصناف والتقاوي واستنباط السلالات الملائمة ذات الصفات العالية الإنتاجية والمقاومة للامراض0فضلا عن محدودية استخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة الأمر الذي يولي الاهتمام بتوجيه قدر كبير من الموارد المالية للبحوث الزراعية .

4- بات واضحا إن معدل الاستثمار في القطاع الزراعي أدنى من الاستثمار في القطاعات الأخرى وهذا ما شجع الهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى إلى ارتفاع أجور القوى العاملة الزراعية فانعكس ذلك سلبا على تكاليف الإنتاج .

5- انحياز السياسة السعرية في اغلب الدول العربية لغير صالح الزراعة . فالدول النفطية قد تدعم الزراعة لكن الاستثمار في القطاعات الأخرى اكبر بحيث أصبحت الدخول المتاحة أفضل مما يحصل عليه جراء الاستثمار في القطاع الزراعي الأمر الذي أوجد نوع من التباين وعدم توازن في الدخول بين الريف والمدينة .

6- عدم توفر البنية الأساسية والمرافق الاجتماعية وتدني الخدمات في الريف حد من عملية الإنتاج وتنمية ذلك تحتاج إلى الكثير من الاستثمارات . ولأجل تفادي تلك المعوقات فان التعاون العربي يمكن أن يسلك خطوات هامة من اجل تنمية الموارد المتاحة من خلال إقامة ركائز اقتصادية متينة مبنية على توجيه الموارد الاقتصادية العربية واستثمارها استثمارا امثل .

التوصيات

يوصي الباحث بتوفير المناخ المناسب للاستثمار العربي من خلال هيئة عربية للتنمية الزراعية تختص بالاستثمار الزراعي وفقا لما يلي :

أولا : توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية لعلاج التخلف الاقتصادي وضعف الهياكل الاقتصادية الداخلية .

ثانيا : القيام بتقييم عام وشامل للمشروعات الزراعية العربية المشتركة والوقوف على مستوى الأداء فيها .

ثالثا : زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي وهذا يعني السعي لجلب الفوائض المالية العربية لاستثمارها عربيا .

رابعا : توفير الاحتياجات المشتركة لتقليل الاعتماد على الدول الأخرى من خلال :

1. تحسين المناخ الاستثماري في الأقطار العربية من حيث :

أ- المشاريع الاستثمارية المدروسة وتوفير قاعدة من البيانات الاقتصادية والزراعية .

ب- تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية وتحقيق الشفافية فيما يتعلق بالاستثمارات لتسهيل سرعة إنهاء الإجراءات وتشجيع المستثمرين .

جـ- حرية انتقال رؤوس الأموال وعوائدها .

د- التنسيق المالي لمنع الازدواج الضريبي .

هـ- توفير عدد كافي من رؤوس الأموال للاستثمارات العربية طويلة الأجل التي تهدف إلى تطوير المهارات والقدرات الذاتية .

و- وضع خارطة للاستثمار الزراعي في كل من الأقطار العربية تقوم بتوضيح المشروعات الزراعية وتحديد المجالات التي يمكن الاستثمار فيها وتحديد مواقعها .

2. زيادة دور وفاعلية مؤسسات التمويل العربية في مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية على إن تتنوع تلك المساعدات .

3. تطوير الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي ومنها :

أ- زيادة فاعلية صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية .

ب- التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة بين الأقطار العربية والتي من شانها زيادة الاستثمارات وجذبها .

جـ- زيادة فاعلية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجي الأسماك واتحاد منتجي الأسمدة الكيماوية واتحاد الغرف التجارية الزراعية والصناعية .

د- التنسيق بين الدول العربية في مجالات البيئة والمياه .

المصادر

1- زكي محمود شبانة : المدخل في الزراعة العربية , دار المعارف , مصر ، القاهرة . 1966 .

2- خيري الدين حسيب وآخرون : مستقبل الأمة العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1988 (ص40) .
3- اتحاد مجالس البحث العلمي العربي : الأمانة العامة ،الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية ، غير منشور 1992 .
4- جامعة الدول العربية : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي الموحد أيلول 1999 (ص 229 – 234) .
5- هاشم علوان السامرائي : إدارة الأعمال المزرعية ، مطبعة دار السياسة ، الكويت (ص 28) .
6- احمد عبد السلام : الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1975 .
7- F.A.O: Production. Year book 1994.
8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (1) (2) الخرطوم 1994 .